الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/2012/IG.1/CRP.3
23 October 2012
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الإحصائية
الدورة العاشرة
القاهرة، 30-31 كانون الثاني/يناير 2013

مسودة مذكرة مفاهيمية لدراسة عن المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل للمنطقة العربية

موجز

وفقاً لبرنامج عملها، أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دراسة عن المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل، ستنشر في عام 2013. وتسعى اللجنة إلى معرفة آراء الأجهزة الإحصائية الوطنية حول مسودة المذكرة المفاهيمية للدراسة قبل مواصلة العمل على إعدادها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- معلومات أساسية	5-2	3
ثانياً- عنوان المنشور وهدفه	8-6	4
ثالثاً- العلاقة بأهداف البرنامج الفرعي 5 وإنجازاته المتوقعة	10-9	4
رابعاً- المخطط العام المقترح	13-11	5
خامساً- المستفيدون	14	5
سادساً- الناتج النهائي	15	6
سابعاً- الإجراءات المطلوبة من اللجنة الإحصائية	16	6

مقدمـة

1- خلال الدورة الأربعين للجنة الإحصائية في الأمم المتحدة التي عقدت في عام 2009[1]، دعت شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية البلدان والمنظمات الدولية إلى الإسراع في إطلاق مبادرات إحصائية منسقة للتصدي للأزمات الاقتصادية العالمية، تركز على رصد الثغرات في البيانات ومعالجتها بغية وضع سياسات مستندة إلى الأدلة وحسنة التوقيت. وفي العام نفسه، عقدت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بالاشتراك مع هيئة الإحصاء الكندية، الحلقة الدراسية الدولية المعنية بحسن توقيت التقديرات السريعة للاتجاهات الاقتصادية ومنهجية إجرائها وقابليتها للمقارنة في أوتاوا. ثم عقدت الحلقة الدراسية الدولية المعنية بمؤشرات الإنذار المبكر والدورات الاقتصادية في شيفينينغن، هولندا، في الفترة من 14 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2009[2]. ودعت هذه الاجتماعات إلى التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي في الإجراءات الهادفة إلى تحسين توفر الإحصاءات وتواترها وحسن توقيتها ونشرها، بصيغة يمكن الحصول عليها وتكون قابلة للتحليل بغية استخدامها لرصد نقاط التحول في الاتجاهات المالية والاقتصادية على نحو مبكر. وتم اقتراح نموذج للبيانات بشأن المؤشرات القصيرة الأجل، يتألف من 12 فئة تشمل ما يلي: الحسابات القومية؛ ومؤشرات الإنتاج ونقاط التحول؛ والأسعار؛ ومؤشرات سوق العمل؛ والمؤشرات القطاعية؛ والقطاعات المالية والحكومية وغير الحكومية وقطاع الأسر المعيشية؛ ومؤشرات السوق المالية وسوق العقارات؛ ومؤشرات التفاؤل الاقتصادي. وفي عام 2010، أجرت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة تقييماً لتوفر المؤشرات وتواترها وحسن توقيتها ودرجة أهميتها للذين يستخدمونها في تلبية احتياجاتهم التحليلية والسياساتية.

أولاً- معلومات أساسية

2- من المعروف أنه لتقلبات الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل نتائج طويلة الأجل. ونتيجة للعولمة والتوسع السريع في القطاع المالي الذي تشهده منطقة الإسكوا، أصبحت قضايا السياسات القصيرة الأجل أكثر أهمية بالنسبة إلى راسمي السياسات خلال سعيهم لقيادة اتجاه الاقتصادات على المدى القصير. ولكن مع نقص البيانات الاقتصادية الشهرية والفصلية في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا، يواجه راسمو السياسات صعوبة في قياس نتائج التطورات الاقتصادية القصيرة الأجل وتوقعها.

3- والمؤشرات التي جمعت وفقاً لمفهوم النموذج المتعدد الأبعاد، أو المؤشرات المركّبة، هي إحصاءات اقتصادية بيانية لقياس المفاهيم التي لا يمكن تقييمها بالاستناد إلى مؤشر واحد. وقد صُممت المؤشرات الاقتصادية المركّبة القصيرة الأجل كالمؤشرات المركّبة الرئيسية لترسل إشارات مبكرة حول الدورة الاقتصادية، والمؤشرات المتطابقة المركّبة لترسل إشارات مبكرة حول الاقتصاد العام. ويمكن لرصد أعلى مستويات هذه المؤشرات ونقاط تحولها وأدنى مستوياتها، أن يؤدي إلى اكتشاف إشارات إنذار تسمح لراسمي السياسات بالاستجابة من خلال سياسات فعالة.

---

(1) يتوفر تقرير الدورة الأربعين على الرابط http://unstats.un.org/unsd/statcom/commission_40th_session.htm.

(2) تقرير الحلقة الدراسية الدولية المعنية بمؤشرات الإنذار المبكر والدورات الاقتصادية (ESA/STAT/AC. 202/5).

4- ويشكل غياب المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل والبيانات الوصفية المتعلقة بها، عائقاً كبيراً أمام عملية تجميع المؤشرات المركّبة في الاقتصادات النامية، خاصة في منطقة الإسكوا. وقد أظهرت الأبحاث الأخيرة أنه من الممكن تخطي بعض جوانب هذا العائق. فمن خلال العودة إلى منهجيات متقدمة وُضعت مؤخراً وتطبيقها على الإحصاءات القصيرة الأجل المتوفرة، قد تتمكن البلدان الأعضاء في الإسكوا من تجميع مؤشرات اقتصادية مركّبة مثل أسعار النفط، وإنتاج الكهرباء واستهلاكها، وإيرادات الحكومة ونفقاتها، والفوائد، ومعدلات التضخم وأسعار الصرف، وأرقام الجمارك، وعدد زائري البلد، وعدد تراخيص البناء[3].

5- لا بد للبلدان الأعضاء في الإسكوا من وضع مؤشرات قصيرة الأجل حسنة التوقيت وبطريقة دورية، وذلك لقياس التقلبات الاقتصادية المختلفة والدورات الاقتصادية، ورصدها والاستجابة لها بطريقة علمية ودقيقة. وتماشياً مع الجهود الدولية المبذولة حالياً لبناء القدرات في مجال وضع مؤشرات اقتصادية قصيرة الأجل، ستقدم الإسكوا للبلدان الأعضاء الدعم التشغيلي والتحليلي في هذا المجال، من خلال إصدار منشور وتنظيم اجتماع فريق خبراء في عام 2013.

ثانياً- عنوان المنشور وهدفه

6- سيحمل المنشور عنوان: المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل للمنطقة العربية.

7- تقترح شعبة الإحصاءات إصدار منشور أو كتيب يتناول المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل بالاستناد إلى الإطار العام الذي وضعته الأمم المتحدة[4]؛ ويقيّم مدى توفر هذه المؤشرات وصلتها، في المنطقة العربية؛ ويحدد مجموعة رئيسية من المؤشرات القصيرة الأجل بالاستناد إلى التوصيات التي سيخلص إليها اجتماع فريق الخبراء بشأن الإحصاءات الاقتصادية، الذي سيعقد في عام 2013؛ ويوفر المعلومات والمنهجيات اللازمة لوضع هذه المؤشرات.

8- ويهدف هذا المنشور إلى تزويد الأجهزة الإحصائية الوطنية بالمبادئ التوجيهية اللازمة لوضع مؤشرات اقتصادية قصيرة الأجل ونشرها بطريقة دورية وحسنة التوقيت. وسيوفر أيضاً معلومات بشأن نظرية المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل وتطبيقها، لتستفيد منها مختلف الهيئات التابعة للقطاعين العام والخاص في مجال رصد الدورات الاقتصادية وتحليلها، وتوقع تداعيات الأزمات المالية والصدمات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، سيستند هذا المنشور إلى خبرة المشاركين في اجتماع فريق الخبراء حول الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية الذي سيعقد في عام 2013، وسيتناول مسألة المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

ثالثاً- العلاقة بأهداف البرنامج الفرعي 5 وإنجازاته المتوقعة

(3) وضعت هذه المنهجيات انطلاقاً من منهجية الاقتصاد القياسي الواردة في المرجع التالي: James H. Stock and Mark W. Watson, 1989, "New Indexes of Coincident and Leading Economic Indicators" in NBER Macroeconomic Annual, v. 4, (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research), pp. 351-409. وقد سجل تطبيق هذه المنهجية مؤخراً في المرجع التالي: Joannes Mongardini and Tahsin Saadi-Sedik, 2003, "Estimating Indexes of Coincident and Leading Indicators: An Application to Jordan." International Monetary Fund (IMF) Working Paper WP/03/170 (Washington D.C.: IMF).

(4) متوفر على الرابط http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/workshops/2009/ottawa/AC188-5.PDF .

9- لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي، من الضروري إجراء تحليلات وتوقعات اقتصادية حديثة (خاصة التوقعات القصيرة الأجل). وفي معظم البلدان الأعضاء، يتم اقتراح الميزانيات الوطنية ومناقشتها خلال الفصل الرابع من كل عام، أما التحليلات والتوقعات الاقتصادية الرسمية فتتأخر عن هذا الإطار الزمني. ومن الممكن أن يساهم بناء قدرات البلدان الأعضاء في إجراء التوقعات الاقتصادية القصيرة الأجل في تقليص هذا الفارق الزمني.

10- إن عدم إعلان الأرقام الاقتصادية الرسمية في الوقت المناسب، يعيق رصد القطاعات الاقتصادية المختلفة ويزيد شكوك راسمي السياسات والمستثمرين في القطاعين المالي والصناعي. ومن الممكن استخدام البيانات الاقتصادية القصيرة الأجل في مختلف أشكال التحليلات والتوقعات لسد الثغرات بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتحقيق التوازن فيما بينها.

رابعاً- المخطط العام المقترح

الفصل الأول: لمحة عامة عن المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل

11- يعرِّف هذا الفصل المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل، ويناقش أهميتها، ويزوِّد القراء بالمعلومات الأساسية والإطار اللازم لوضع هذه المؤشرات على الصعيد الدولي. كما يقيّم مدى توفر هذه المؤشرات وصلتها، في المنطقة العربية ويصف المتطلبات اللازمة لوضعها.

الفصل الثاني: تكييف المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل بما يناسب المنطقة العربية

12- يبحث هذا الفصل في المؤشرات التي تضعها الأجهزة الإحصائية الوطنية ويحدد مجموعة رئيسية من المؤشرات القصيرة الأجل للمنطقة العربية بالاستناد إلى التوصيات التي سيخلص إليها اجتماع فريق الخبراء بشأن الإحصاءات الاقتصادية، الذي سيعقد في عام 2013. وسيتضمن شرحاً للمنهجيات المعتمدة والمصادر المستخدمة في بناء هذه المؤشرات، وتحليلاً مقارناً للتمييز بين التقلبات القصيرة الأجل والدلالات الحقيقية لاتجاهات النشاطات الاقتصادية والأسعار.

الفصل الثالث: استخدام المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل لأغراض الإنذار المبكر

13- يتناول هذا الفصل استخدام المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل لأغراض الإنذار المبكر ولتوفير دراسات حالة لخبرات البلدان الأعضاء. كما يتضمن الملاحظات الختامية بشأن التوقعات بشكل عام والتوصيات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل واستخدامها في المنطقة العربي.

خامساً- المستفيدون

14- يتوجه هذا المنشور بشكل أساسي إلى الموظفين الحكوميين المسؤولين عن وضع المؤشرات الاقتصادية وتحديد السياسات، بمن فيهم العاملون في الأجهزة الإحصائية الوطنية، والمصارف المركزية،

ووزارات المال، ومختلف الشركاء الحكوميين، كما يتوجه أيضاً إلى الشركات في القطاع الخاص والوسائط المالية.

سادساً- الناتج النهائي

15- يهدف هذا المنشور إلى توجيه الأجهزة الإحصائية الوطنية نحو بناء القدرات في مجال وضع مؤشرات اقتصادية قصيرة الأجل. وسيوفر معلومات ومنهجيات تعود بفائدة كبيرة على الهيئات المعنية في القطاعين العام والخاص لتعزيز فهمها لتوفر المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل وتواترها والمجالات التي يمكن فيها استخدام هذه المؤشرات لأغراض الإنذار المبكر.

سابعاً- الإجراءات المطلوبة من اللجنة الإحصائية

16- أعضاء اللجنة مدعوون لاستعراض مسودة المذكرة المفاهيمية للدراسة عن المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل المقرر إصدارها في عام 2013 وتقديم توصياتهم بشأنها.